النظام الاقتصادي في القرآن ودوره في تطوير المجتمع

أ.د. مهند محمد صالح عطية
كلية العلوم الإسلامية / جامعة بغداد
mohannad@cois.uobaghdad.edu.iq
07501286515
م.د. مصطفى محمد صالح عطية
كلية العلوم الإسلامية / جامعة بغداد
mostafa.m@cois.uobaghdad.edu.iq
07500601003

The economic system in the Qur'an and its role in the development of society

Prof. Dr. Muhannad Muhammad Salih Attia
Baghdad University - College of Islamic Sciences
Dr. Mustafa Mohamed Saleh Attia
Baghdad University - College of Islamic Sciences

الملخص

الحمد لله الذي حصن بالعلم الأفكار والصلاة والسلام على النبي المختار وآله الأطهار وصحابته الأبرار.

أما بعد: فإنَّ القرآن الكريم هو دستور الأمة الإسلامية الخالد والمنهاج الذي ارتضاه الله (عز وجل) لعباده، وهو الذي أُنزل على سيد الخلق وحبيب الحق سيدنا محمد (عليه الصلاة والسلام) فأشرقت الأرض بنوره ولهجت الألسنة بترتيله وحفظته الصدور قبل السطور وتنافس فيه أصحاب الهمم والمروءات وعاش المسلمون للقرآن وبالقرآن، فرسم لهم طريق النجاة في الحياة وأعطاهم نظام السعادة في الدنيا والآخرة نعم فهو حبل الله المتين أنزله الله ليكون هدى ورحمة للناس أجمعين، من قال به صدق ومن عمل به أُجر ومن حكم به عدل ومن دعا إليه هدي إلى صراط العزيز الحكيم، فإن كتاباً بهذه المنزلة الرفيعة لا جرم أنه غني بالعلوم والمعارف، وهذا سر من اسرار هذا الكتاب الخالد، لهذا كله أشرب قلبي حب التطلع إلى معارفه وعلومه فوقع اختياري على موضوع (النظام الاقتصادي في القرآن ودوره في تطوير المجتمع) وتبرز أهميه هذا الموضوع ببيان الحاجة الماسة إلى منهج القرآن الكريم بعد قصور الفكر الانساني وحاجته للهدي الرباني، فقد جرب الإنسان المناهج والأفكار، فلم تفلح بل قاده العالم إلى الهلاك وضيعت عليه هدي القرآن الذي بنى أمه كان لها الفضل على العالم، لهذا كان هذا البحث حرياً بالدراسة ولا سيما بعدما استُغل التطور للطعن في الإسلام والإساءة لشريعته مما دعاني أن اقدم للإنسانية في هذا الموضوع الدواء الشافي والمنهج الكافي لاستقامة الحياه اظهاراً لشمول الاحكام والأنظمة القرآنية ودقتها وسموها وترابطها في إطار منهج إلهي فريد، وقد املى عليَّ منهجي ان تكون طريقه البحث علمية لا عاطفية تؤصّل بعد تمحيص وتحقق بعد مناقشة بطريقة موضوعية تعتمد النصوص الشرعية وتسير في ضوء نورها وتستدل بها وعليهـ فقد شملت خطه البحث مقدمة وتمهيداً وأربعة مباحث، هي:

المبحث الأول: درست فيه القاعدة الفكرية للنظام الاقتصادي.

أما المبحث الثاني: فقد بحثت فيه خصائص النظام الاقتصادي.

وأما المبحث الثالث: فقد بينت فيه المبادئ العامة للنظام الاقتصادي.

وأما المبحث الرابع: فقد وضحت فيه مراحل النشاط الاقتصادي.

وأما الخاتمة فقد ضمنتها اهم النتائج التي توصلت اليها، واما المصادر التي اعتمدتها فقد اشتملت كتب التفسير والحديث والدراسات القرآنية والفكر الإسلامي والمصادر الفقهية والأصولية وغيرها مما له علاقة بموضوع البحث.

الكلمات المفتاحية: النظام الاقتصادي، القرآن، تطوير، المجتمع.

Abstract

Praise be to God who fortified ideas with knowledge, and prayers and peace be upon the chosen Prophet, the God of the pure, and his righteous companions.

To proceed: The Noble Qur'an is the immortal constitution of the Islamic nation and the methodology that God Almighty has accepted for His servants, and it is the one that was revealed to the master of creation and the beloved of truth, our Master Muhammad, may blessings and peace be upon him. So He drew for them the path of salvation in life, and gave them the system of happiness in this world and the Hereafter. Yes, it is God's strong rope that God sent down to be a guidance and mercy for all people. Whoever says it is true, and whoever acts according to it will be rewarded. Al-Rafifa is certainly rich in sciences and knowledge, and this is one of the secrets of this immortal book. For this reason, my heart imbibes the love of aspiration to its knowledge and sciences, so I chose the topic (the economic system in the Qur'an and its role in the development of society). The inadequacies of human thought and its need for divine guidance, for man has tried methodologies and ideas, but they did not succeed, rather the world led him to perdition, and the guidance of the Qur'an, which built his mother, was lost to him over the world, so this research was necessary to study, especially after he exploited evolution after to defame Islam and abuse its law, which He called me to present to humanity, through this topic, the healing medicine and the sufficient approach for the righteousness of life, and to demonstrate the comprehensiveness of the Qur'anic rulings and systems, their accuracy, sublimity, and their interdependence within the framework of a unique divine approach. It walks in the light of its light and is inferred by it Accordingly, the research plan included an introduction, a preface, and four topics, namely:

The first topic: I studied the intellectual base of the economic system

As for the second topic: it examined the characteristics of the economic system

As for the third topic: it showed the general principles of the economic system

As for the fourth topic: it clarified the stages of economic activity

As for the conclusion, it included the most important results that I reached, and the sources that I adopted included books of interpretation, hadith, Quranic studies, Islamic thought, jurisprudential and fundamentalist sources, and others that are related to the subject of the research.

Keywords: economic system, the Koran, evelopment, society.

المقدمة:

الحمد لله الذي حصن بالعلم الأفكار والصلاة والسلام على النبي المختار وآله الأطهار وصحابته الأبرار.

أما بعد: فإنَّ القرآن الكريم هو دستور الأمة الإسلامية الخالد والمنهاج الذي ارتضاه الله (عز وجل) لعباده، وهو الذي أُنزل على سيد الخلق وحبيب الحق سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام فأشرقت الأرض بنوره ولهجت الألسنة بترتيله وحفظته الصدور قبل السطور وتنافس فيه أصحاب الهمم والمروءات وعاش المسلمون للقرآن وبالقرآن، فرسم لهم طريق النجاة في الحياة وأعطاهم نظام السعادة في الدنيا والآخرة، نعم فهو حبل الله المتين أنزله الله ليكون هدى ورحمة للناس أجمعين، من قال به صدق ومن عمل به أُجر ومن حكم به عدل ومن دعا إليه هدي إلى صراط العزيز الحكيم، فإن كتاباً بهذه المنزلة الرفيعة لا جرم أنه غني بالعلوم والمعارف، وهذا سر من اسرار هذا الكتاب الخالد، لهذا كله أشرب قلبي حب التطلع إلى معارفه وعلومه فوقع اختياري على موضوع (النظام الاقتصادي في القرآن ودوره في تطوير المجتمع). وتبرز أهمية هذا الموضوع ببيان الحاجة الماسة إلى منهج القرآن الكريم بعد قصور الفكر الانساني وحاجته للهدي الرباني، فقد جرب الإنسان المناهج والأفكار فلم تفلح، بل قاده العالم إلى الهلاك وضيعت عليه هدي القرآن الذي بنى أمة كان لها الفضل على العالم، لهذا كان هذا البحث حرياً بالدراسة ولا سيما بعدما استُغل التطور للطعن في الإسلام والإساءة لشريعته مما دعاني أن اقدم للإنسانية في هذا الموضوع الدواء الشافي والمنهج الكافي لاستقامة الحياه اظهاراً لشمول الاحكام والأنظمة القرآنية ودقتها وسموها وترابطها في إطار منهج إلهي فريد، وقد املى عليَّ منهجي ان تكون طريقة البحث علمية لا عاطفية تؤصّل بعد تمحيص وتحقق بعد مناقشة بطريقة موضوعية تعتمد النصوص الشرعية وتسير في ضوء نورها وتستدل بها، وعليه فقد شملت خطة البحث مقدمة وتمهيداً وأربعة مباحث، هي:

المبحث الأول: درست فيه القاعدة الفكرية للنظام الاقتصادي.

أما المبحث الثاني: فقد بحثت فيه خصائص النظام الاقتصادي.

وأما المبحث الثالث: فقد بينت فيه المبادئ العامة للنظام الاقتصادي.

وأما المبحث الرابع: فقد وضحت فيه مراحل النشاط الاقتصادي.

وأما الخاتمة فقد ضمنتها اهم النتائج التي توصلت اليها، واما المصادر التي اعتمدتها فقد اشتملت كتب التفسير والحديث والدراسات القرآنية والفكر الإسلامي والمصادر الفقهية والأصولية وغيرها مما له علاقة بموضوع البحث.

تمهيد

تعد الحاجة التي يسعى الانسان لإشباعها هي الحافز على النشاط الاقتصادي، ولذلك يطلق على كل ما يشبع هذه الحاجة بالمنفعة، وقد بين القرآن الكريم الصلة بين الحاجة والمنفعة بقوله سبحانه: ﴿**وَلَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ وَلِتَبْلُغُوا عَلَيْهَا حَاجَةً فِي صُدُورِكُمْ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ * وَيُرِيكُمْ آيَاتِهِ فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ**﴾[1] ولما كانت حاجات الانسان ورغباته كثيرة لا يمكن حصرها وهي في تزايد مستمر، وان موارده وعمله محدودان فتنشأ من هذا التباين المشكلة الاقتصادية، ولا يخفى ان تاريخ هذه المشكلة تزامل مع بدء الخليقة، ولذلك فإن القرآن قد رسم قواعد نظام اقتصادي كفيل بحل تلك المشكلة بما يعود على البشرية بالسعادة ويضمن لها النعيم[2]، وعليه فالنظام الاقتصادي الإسلامي هو (الوسيلة التي تنظم المعاملات والعلاقات المادية في المجتمع الإسلامي ليسير على نهج الله الذي يحقق رسالة البشر على الارض)[3] عبر تحقيقه العدالة الاجتماعية وتحرير الانسان من سيطرة المال على نفسه، والقضاء على استغلال الانسان لأخيه الانسان ويهيئ فرصاً متكافئة للجميع، ويحول دون تكديس الثروات في يد من دون أخرى، وبذلك تكون الثروة في خدمة المجتمع وتقويته مادياً ومعنوياً بدل ان تبدد في ترف مهلك وشهوات زائلة، وعليه فان النظام الاقتصادي نظام متكامل وفريد؛ لان اصوله وفروعه ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنظام الإسلامي العام الذي يعمل منظومة متكاملة، لتنظيم شؤون الحياة كلها على اساس الفطرة الانسانية وواقع الحياة وعبودية الإنسان للخالق العظيم[4]، وانطلاقاً من أن المجتمعات لا تستقر على حال فهي في تطور دائم فإن القرآن بين القواعد الكلية للنظام من غير ان يتعرض للتفاصيل الجزئية لكي لا يكون النظام ثابتاً وجامداً على حالة واحدة، ذلك لأن القواعد الكلية لها من قابلية المرونة ما يجعلها تساير تطور المجتمعات في كل زمان ومكان[5]. ولإيضاح ذلك ندرس هذا النظام في المباحث الاتية:

المبحث الأول
القاعدة الفكرية للنظام الاقتصادي

إن القاعدة التي يبنى عليها الاقتصاد الإسلامي هي العقيدة الإسلامية التي بينت اسس العلاقة بين الانسان والكون الذي يحيط به وخالقه والغاية التي خلق من اجلها ووسائل تحقيقها، والعبادة كما بينا سابقاً تشمل النشاط الانساني في جميع ميادينه على وفق ما أمر الله به، ولما كان الاقتصاد هو احد الانشطة يجب ان يخضع هو الاخر لشرع الله؛ لأنه أحد العوامل التي تأخذ بيد الانسان لتحقيق عبوديته لله، وإلى جانب هذا تعرّف الانسان بمركزه في الحياة وكيفية توجيه نشاطه في هذا المضمار والسبل الكفيلة بإنتاجها، ولعل أبرز ما يربط النظام الاقتصادي الإسلامي بالعقيدة الإسلامية هو ما يأتي:

١- أن الكون بما فيه هو ملك للخالق وحده فلا يشاركه في ملكه أحد قال جل وعلا: ﴿**وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيك فِي ٱلْمُلْكِ**﴾[٦]، وقال سبحانه: ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[٧]، وما دام الأمر كذلك فالخالق والمالك يتصرف بملكه كيف يشاء.

٢- إن المال هو جزء مما في الكون، فهو ملك لله تعالى: ﴿وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِيٓ ءَاتَىٰكُمْۚ﴾[٨]، وإن ما يملكه الإنسان هو وديعة قال سبحانه: ﴿وَأَنفِقُواْ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ﴾[٩] فيده يد وكيل لا أصيل.

٣- أن الله ﷻ زود الانسان بما يؤهله للانتفاع بما خلق الله وتسخيره له قال سبحانه: ﴿أَلَمْ تَرَوْاْ أَنَّ ٱللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾[١٠].

٤- على المسلم أن يتصرف بالمال بما يرضي المنعم المتفضل به عليه لكي يصل عن طريق ذلك للغاية التي خلق من اجلها وهي العبادة الحقة له وحده، وبذلك يجمع بين خيرى الدنيا والاخرة ليحيا حياة كريمة فاضلة، قال سبحانه: ﴿وَٱبْتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلْأٓخِرَةَۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَاۖ وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَۖ﴾[١١] فلا يحرم على نفسه الطيبات التي أحلها الله، قال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِيٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِۚ﴾[١٢].

٥- إن الحقيقة التي تتجسد أمامنا هي أن الدنيا بما فيها ليست غاية وإنما وسيلة يستخدم ما فيها للوصول إلى الغاية المنشودة[١٣].

وعليه فإن فهم هذه الحقائق يؤدي إلى ضبط النشاط الاقتصادي على وفق ما امر الله، ولا سيما أن هذا النظام ينطلق من عقيدة الإسلام وشريعته التي تعطيه طابعاً تعبدياً وتنشئ في دواخل المسلمين رقابة ذاتية مما يجعله اكثر فاعلية، وهذا ما دفع علماء الاقتصاد الاجانب للاعتراف بأن هناك (مذهباً اقتصادياً ثالثاً هو الاقتصاد الإسلامي سوف يسود عالم المستقبل لأنه اسلوب كامل للحياة يحقق كافة المزايا ويتجنب كافة المساوئ)[١٤].

المبحث الثاني
خصائص النظام الاقتصادي

للنظام الاقتصادي خصائص تميزه من الأنظمة الوضعية، وأهم هذه الخصائص هي:

١- إن من أهم ما يميز النظام الاقتصادي الإسلامي ارتباطه بالإسلام عقيدة وشريعة، ولا يمكن دراسته إلا عبرهما؛ لأن أي عمل أو نشاط يقوم به المسلم يعد عبادة إذا ما اخلص النية لله (جل وعلا)، كما يهدف الاقتصاد الإسلامي إلى إعمار الأرض وتهيئتها للعيش لا لهدف مادي كما تسعى إليه الأنظمة الوضعية، كما أن الرقابة الذاتية على ممارسة النشاط الاقتصادي يعد أكبر ضمانة للإنسان من الانحراف؛ لأنه يحس أنه إذا تلخص من رقابة السلطة فلا يفلت من رقابة الله انطلاقاً من إيمانه العميق ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَخۡفَىٰ عَلَيۡهِ شَيۡءٞ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ﴾.[١٥] والى جانب كل هذا فإن القرآن يسعى لتهذيب الضمير عبر انكاره للربا والاحتكار والاكتناز والترف، ودعوته للعدل وعدم الافراط والاخوة التي تعد اقوى آصرة تطبع وجه الحياة بطابعها ومنها الاقتصاد[١٦].

٢- التوازن بين المصلحة الفردية والجمعية إذا كان النظام الرأسمالي يهتم بمصلحة الفرد ويقدمها على مصلحة الجماعة؛ لأنه يعد الفرد هو محور الوجود، والنظام الاشتراكي يضحي بالمصلحة الفردية في سبيل المصلحة الجمعية، فان القرآن جاء بنهج متميز عن كلا النظامين، فهو يسعى إلى رعاية المصلحتين معاً والعمل على تحقيق التوازن بينهما؛ لأن الملكية الفردية تؤدي وظيفة اجتماعية، وعليه فالقرآن يعترف بالملكية الخاصة والعامة ولا يلغي إحداهما على حساب الاخرى، ولكن في حالة تعارضهما فإن المصلحة الجمعية تقدم على المصلحة الفردية وما منع تلقي الركبان إلا دليل قاطع لتقديم مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد؛ لأن المتلقي سيكون هو المستفيد على حساب أهل السوق[١٧].

٣- مراعاة النظام الاقتصادي للفطرة الانسانية: ان أي نظام يتعارض مع ما فطر عليه الانسان وما زود به من غرائز وميول فإنه يكون عرضة للزوال؛ لأنه لا يمكن أن يشبع رغبات البشر، وبالتالي تنقطع صلته بالناس فيموت، والنظام الاقتصادي الإسلامي جاء موافقاً للفطرة التي فطر الله الناس عليها، وهذا سر بقائه وتتجلى هذه الموافقة والمراعاة بنصوص كثيرة منها أن الانسان فطر على حب المال وتملكه: ﴿وَتُحِبُّونَ ٱلۡمَالَ حُبّٗا جَمّٗا﴾ [١٨] كما أقر القرآن الارث؛ لأنه ينسجم وحرص الانسان على ان تكون امواله من بعده لأفراد عائلته، وهذا ما يحقق الضمان الاسري، والى جانب هذا فإن القرآن أقر ان يتمتع الانسان بثمرة جهوده وما يدره عليه نشاطه، وهذا ما يتفق وفطرة الإنسان الذي لا يحب

مشاركة أحد إلا عن طريق سعيه للحصول على رضوان الله، كما أن التفاوت بينهم في الرزق نابع من تلك الفطرة شأنه شأن أي موهبة اخرى كالذكاء والخلق وطاقات العمل قال سبحانه: ﴿وَٱللَّهُ فَضَّلَ بَعۡضَكُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖ فِي ٱلرِّزۡقِۚ فَمَا ٱلَّذِينَ فُضِّلُواْ بِرَآدِّي رِزۡقِهِمۡ عَلَىٰ مَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُهُمۡ فَهُمۡ فِيهِ سَوَآءٌۚ أَفَبِنِعۡمَةِ ٱللَّهِ يَجۡحَدُونَ﴾[١٩] وهذا التباين لا يتعارض مع المساواة التي تعني المساواة في الامكانات لا الامكانات، وعليه فان كل التشريعات الاقتصادية سواء كانت حظراً أم إباحة هي من صالح الفرد مباشرة والجماعة بصورة غير مباشرة[٢٠].

٤- مراعاة المعاني الاخلاقية: إن النظام الاخلاقي يعد القاسم المشترك بين الانظمة الإسلامية جميعاً، والنظام الاقتصادي أحدها، ولما كانت معاملات هذا النظام تقتضي تعامل الناس فيما بينهم فوجب والحالة هذه أن يقوم هذا النظام على المعاني الاخلاقية التي ارتضاها القرآن لمجتمعه التي تتسم بالحب والصدق والتعاون في التعامل، فلا غش ولا حسد ولا كذب، قال سبحانه: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِۚ﴾[٢١] كما لا يجوز على الإنسان أن يتصرف في أمواله التي رزقه الله بها إلا بما يرضيه كسد حاجة محتاج أو رفع كربة، وإن مراعاة هذه المعاني الاخلاقية منها ما يتعلق بإيمان الانسان كالوفاء والصدق في التعامل، ومنها ما يجب تدخل الدولة لمنعه إياها كتعامله بالربا وغيره من المحرمات التي حرمت على أساس أخلاقي واقتصادي في الوقت نفسه، فلا فرق بين التحريمين؛ لأن الأخلاق لا تنفصل عن الانظمة الإسلامية اقتصادية كانت أم سياسية، وقد ضرب الأنصار اسمى المعاني الخلقية في عالم الاقتصاد حينما قاسموا المهاجرين أموالهم عن طيب نفس وسمو خاطر[٢٢].

٥- تأكيد سد حاجات الافراد، إذ سعى النظام الاقتصادي لسد الحاجات الضرورية التي لا يمكن للإنسان أن يعيش بدونها كالطعام والشراب والسكن واللباس وغيرها مما ينزل بمنزلتها من الاهمية، وقد أقر النظام الاقتصادي وسائل كثيرة وصولاً لسد تلك الحاجات لكل فرد ولو بدرجة الكفاية وأهم هذه الوسائل:

كلف القرآن الانسان ان يسد حاجته بنفسه لما يمتلكه من طاقة وبما زود به من امكانات كي لا يكون عالة، فحثه على العمل؛ لأنه الوسيلة المثلى لجلب القوت وسد الحاجة، وقد حث القرآن على العمل وابتغاء الرزق، قال سبحانه: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَٱبۡتَغُواْ مِن فَضۡلِ ٱللَّهِ﴾[٢٣]، وعلى الدولة ان تهيئ فرص العمل للقادرين عليه حتى ولو اقرضتهم من بيت المال، اما العاجزون عنه فعلى افراد عوائلهم الانفاق عليهم، واذا انعدم من ينفق عليهم اعطوا من الزكاة وفي حالة عدم كفايتها تسد حاجتهم من بيت المال، واذا لم يتوفر في بيت المال ما يسد حاجة الفقراء وجب على الاغنياء سد حاجتهم، قال سبحانه: ﴿وَءَاتَى ٱلۡمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينَ وَٱبۡنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِي

ٱلرِّقَابِ﴾[٢٤] والايتاء في النص يشمل وجوه الخير من غير الزكاة[٢٥]، يقول الرسول الكريم: "من كان معه فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له، ومن كان له فضل زاد فليعد به على من لا زاد له– قال أبو سعيد: فذكر من اصناف المال ما ذكر، حتى رأينا انه لا حق لأحد منا في فضل"[٢٦] وهكذا يسعى النظام الاقتصادي لخلق التكافل بين افراده بما يثير فيهم من عواطف الاخاء والتعاون والبر حتى لا يوجد بين الافراد من هو جائع وجاره متخم[٢٧].

المبحث الثالث
المبادئ العامة للنظام الاقتصادي

ينطلق النظام الاقتصادي من جملة مبادئ مهمة تجعله نظاماً عادلاً مرناً يساير التطورات الطبيعية ويحفظ التوازن ويقضي على الفقر، وأهم هذه المبادئ هي:

١- حرية العمل:

إن العمل بمفهومه الإسلامي يعني أن النشاط حياة والكسل موت، ويهدف من وراء ذلك إلى أن يعيش اهله بكرامة واستحقاق وان يكون لهم في كل مفاصل الحياة عمل جاد ومثمر، لذا دعا القرآن إلى اظهار المواهب واتقان العمل: ﴿ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلۡمَوۡتَ وَٱلۡحَيَوٰةَ لِيَبۡلُوَكُمۡ أَيُّكُمۡ أَحۡسَنُ عَمَلٗاۚ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡغَفُورُ﴾[٢٨] لا بل عد الإنسان خاسراً ما لم يحقق تلك الغاية التي دعا اليها ﴿وَٱلۡعَصۡرِ*إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ*إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلۡحَقِّ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلصَّبۡرِ﴾[٢٩]؛ لأن العمل هو الذي يحدد مكان الإنسان، قال سبحانه: ﴿وَلِكُلّٖ دَرَجَٰتٞ مِّمَّا عَمِلُواْۚ وَلِيُوَفِّيَهُمۡ أَعۡمَٰلَهُمۡ وَهُمۡ لَا يُظۡلَمُونَ﴾[٣٠] وهو السبيل إلى الجنة ﴿أَن تِلۡكُمُ ٱلۡجَنَّةُ أُورِثۡتُمُوهَا بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾[٣١] والعمل الذي يدعو اليه القرآن هو العمل الذي يزيد الثروة وينمي الانتاج، وتقوى به العلاقات الانسانية وتصان به الابدان والاديان والاوطان، ولما كان العمل وسيلة للحصول على المال، والمال يبذل في سبيل الله بأداء ما يترتب عليه من حقوق فقد منح القرآن الانسان أن يختار ما يناسبه من عمل، وبهذه الحرية الاقتصادية يستطيع الانسان أن يقوم بالنشاط الاقتصادي المشروع بحسب رغبته وبما يناسب قدرته، ولعل أبرز نتائج حرية العمل هي: اقرار القرآن المنافسة الحرة ضمن النظام الأخلاقي، والتفاوت في الارباح نظراً لاختلاف المواهب والجهود، ولهذا الاختلاف فوائد، إذ يجعل الناس يتبادلون أنواع الأعمال لكي تسير أمور الحياة كما ينبغي؛ لأنه لو كان الجميع بمستوى واحد من الامكانية لتعطلت الحياة، ولترفع الناس عن العمل وخدمة الاخرين، وهذا التسخير يجب ان لا يتحول إلى استعباد وإنما ينبغي أن يكون مصدر رحمة، ولكي يكون المال الناتج عن العمل حلالاً طيباً حرم القرآن وسائل الكسب المحرمة كالسلب والنهب والمقامرة والغش والاحتكار والربا، وقد رتب الإسلام عقوبة لكل جريمة لكي يكون العمل خالصاً لله (جل وعلا) يعود نفعه للفرد والجماعة[٣٢].

٢- حق الملكية الفردية:

أقر القرآن الملكية الفردية الناتجة عن العمل المشروع، وبذلك تكون حقاً من حقوقه المملوكة قال سبحانه: ﴿أَوَ لَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّا خَلَقۡنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتۡ أَيۡدِينَآ أَنۡعَٰمٗا فَهُمۡ لَهَا مَٰلِكُونَ﴾[٣٣] وقال: ﴿وَلَا تُؤۡتُواْ ٱلسُّفَهَآءَ أَمۡوَٰلَكُمُ ٱلَّتِي جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمۡ قِيَٰمٗا﴾[٣٤] فإضافة المال للناس في هذين النصين وغيرهما هو اشعار بمسؤوليتهم تجاه هذه الاموال وحفظها وتنميتها لصالح الفرد والجماعة، وهناك نصوص أضافت المال لله، منها قوله: ﴿لِلَّهِ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا فِيهِنَّۚ﴾[٣٥]، وقوله: ﴿وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِيٓ ءَاتَىٰكُمۡۚ﴾[٣٦]، وهذا يعني ان حريتهم مقيدة بالأهداف الشرعية، كما اشارت نصوص اخرى إلى ان الانسان مستخلف على هذه الأموال، قال سبحانه: ﴿وَأَنفِقُواْ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسۡتَخۡلَفِينَ فِيهِۖ﴾[٣٧] ولأجل الجمع بين النصوص المتقدمة نقول: إن الملك لله ﷻ لأنه خالقه، وأن الملك بالنسبة للإنسان ملك استخلاف يتصرف به على وفق ما يريده الخالق العظيم[٣٨]، وحق الملكية الفردية يفيد اطلاق لتملك عدا الاشياء المحرمة أو كان سبب تملكها بوسيلة محرمة، وقد احاط القرآن هذا الحق بما يحفظه ويمنع التعدي عليه وألزم الجميع باحترامه، قال سبحانه: ﴿وَلَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ﴾[٣٩] ورتب عقوبات على من يعتدي عليه، وإلى جانب هذه المكانة التي يتمتع بها حق الملكية، فإن القرآن نظمه وقيده بجملة من القيود تتجلى بما يأتي:

أ- وجوب أن يكون نشوء المال بسبب شرعي، وإلا لا يعترف به القرآن ولا يحميه والطرائق الشرعية كثيرة، منها: العقود والتصرفات والاستيلاء على المال المباح والميراث.

ب- يشترط أن تكون وسائل بقاء المال وتنميته على وفق ما اقره الشرع الحكيم، فأداء الزكاة والنفقات الشرعية الأخرى تطهر المال وتحفظه من الزوال، كما ان تنميته يجب ان تكون بوسائل مشروعة كالشركات والمزارعات وغيرها، اما النماء الناتج عن سبب محرم كالربا وبيع الخمور فلا يعترف به القرآن.

ج- يشترط القرآن ضرورة الاعتدال في الانفاق، قال سبحانه: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمۡ يُسۡرِفُواْ وَلَمۡ يَقۡتُرُواْ وَكَانَ بَيۡنَ ذَٰلِكَ قَوَامٗا﴾[٤٠] ولا يخفى ان كنا مأمورين بالاعتدال وعدم الإسراف في الحاجات الضرورية والمباحات، فإن الانفاق على المحرمات يكون قليلة وكثيرة حراماً.

د- جواز نزع الملكية الفردية عند قيام ضرورة للصالح العام، بعد تعويض صاحب الحق تعويضاً عادلاً[٤١].

وعليه فان اقرار حق الملكية الفردية (يحقق العدالة بين الجهد والجزاء، فوق مسايرته للفطرة، واتفاقه مع الميول الاصيلة في النفس البشرية، تلك الميول التي يحسب الإسلام حسابها في اقامة نظام المجتمع، وفي الوقت ذاته يتفق مع مصلحة الجماعة بإغراء الفرد على بذلك اقصى جهد في طوقه لتنمية الحياة. فوق ما يحقق من العزة والكرامة

والاستقلال ونمو الشخصية للأفراد بحيث يصلحون ان يكونوا امناء على هذا الدين، ويقفون في وجه المنكر، ويحاسبون الحاكم ينصحونه. دون خوف من انقطاع ارزاقهم لو كانت في يديه)[٤٢].

وهكذا يتبين لنا أن الملك لله (جل وعلا) وأنه واهب حق الملكية الفردية على وجه المنفعة للفرد والمجتمع عبر تأدية ما يترتب على هذه الملكية من حقوق لله وللناس، وبذلك تسعد البشرية وتعمر البلدان ويسود التعاون.

٣- حق الارث:

مبدأ عظيم من مبادئ النظام الاقتصادي الإسلامي؛ لأنه يحقق الضمان الاجتماعي لأفراد الاسرة بعد موت معيلهم، ويحقق منافع كثيرة تزيد من فاعلية النشاط الاقتصادي، لأنه ينطلق من ان اهتمام الانسان بذريته ورغبته في توفير ما يحتاجونه في حاضرهم ومستقبلهم ينبع من فطرة الانسان التي خلق عليها، ولما كان المورث يرغب في ان تعود ثروته إلى من كان يعيلهم، فيجب ان تحترم ارادته وتنفذ رغبته، ولأجل ان توزع الثروة بصورة عادلة فإن الشرع الحكيم قد بين الحصص لكل مستحق بما لا يدع مجالاً لخلاف ويظهر هذا من اختلاف حصص الورثة والنظر لقرب الوارث من وارثه وحاجته، قال سبحانه: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ لِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِۚ فَإِن كُنَّ نِسَآءٗ فَوۡقَ ٱثۡنَتَيۡنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَۖ وَإِن كَانَتۡ وَٰحِدَةٗ فَلَهَا ٱلنِّصۡفُۚ وَلِأَبَوَيۡهِ لِكُلِّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا ٱلسُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُۥ وَلَدٞۚ فَإِن لَّمۡ يَكُن لَّهُۥ وَلَدٞ وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُۚ فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخۡوَةٞ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُۚ مِنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٖ يُوصِي بِهَآ أَوۡ دَيۡنٍۗ ءَابَآؤُكُمۡ وَأَبۡنَآؤُكُمۡ لَا تَدۡرُونَ أَيُّهُمۡ أَقۡرَبُ لَكُمۡ نَفۡعٗاۚ فَرِيضَةٗ مِّنَ ٱللَّهِۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمٗا﴾[٤٣]، وإن العدل الذي يبنى عليه حق الارث هو ان الإنسان يسعى لإعالة افراد اسرته لما تربطه بينهم من صلة قوية سواء كانا ابويه اللذين هما سبب وجوده أم اولاده الذي كان هو سبب وجودهم، فمن الانصاف ان توزع امواله بينهم ليستعينوا بها على الانفاق. ولا يخفى ان مبدأ الارث يزيد من نشاط الانسان كي يوفر لنفسه ولمن يعيلهم ما يحتاجونه، ولو لم يشرع الارث لتثبطت جهوده وقل نشاطه؛ لأنه حينذاك يعلم ان ثمرة جهده لا تذهب لأفراد اسرته، والى جانب هذا فان الميراث يحقق ضماناً اجتماعياً لليتيم والارملة وبذلك لا يكونون عالة على المجتمع ويخففون العبء عن كاهل الدولة؛ لأنها مسؤولة عن سد حاجات المحتاجين، وحق الارث يمنع تكديس الثروات ويعمل على تفتيتها كي لا تتجمع بيد وتحرم اخرى، وعليه فإذا كان الانسان يرث عن والديه الكثير من الصفات كما يقرر علم الوراثة مما يدلل على ان الابن بعض من ابيه واستمرار له، فمن الأولى ان يرث عنه المال الذي هو اقل شأناً من تلكم الصفات الموروثة، ولأجل كل ما تقدم من فوائد جعل حق الارث طريقاً مشروعاً للحصول على المال وتملكه[٤٤].

المبحث الرابع
مراحل النشاط الاقتصادي

يمر النشاط الاقتصادي بأربع مراحل، هي: الانتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك وفيما يأتي توضيح ذلك:

١- الانتاج:

ويُقصد به ايجاد المنفعة وذلك عبر تحوير وتحويل الموارد الطبيعية بحيث تصبح سلعاً تشبع حاجة المستهلكين، واهم عناصره العمل والطبيعة وزاد بعضهم عنصر رأس المال[٤٥]. وأهم مظاهر الانتاج التي يجدها الانسان: الزراعة والصناعة والتجارة، ففي الزراعة لفت القرآن انظارنا بقوله تعالى: ﴿فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ إِلَىٰ طَعَامِهِۦٓ* أَنَّا صَبَبْنَا ٱلْمَآءَ صَبًّا*ثُمَّ شَقَقْنَا ٱلْأَرْضَ شَقًّا*فَأَنۢبَتْنَا فِيهَا حَبًّا*وَعِنَبًا وَقَضْبًا*وَزَيْتُونًا وَنَخْلًا*وَحَدَآئِقَ غُلْبًا*وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا*مَّتَٰعًا لَّكُمْ وَلِأَنْعَٰمِكُمْ﴾ [٤٦] وفي الصناعة قوله سبحانه: ﴿وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ*أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ وَقَدِّرْ فِي ٱلسَّرْدِ﴾[٤٧] وفي التجارة قوله جل وعلا: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً حَاضِرَةً﴾[٤٨].

٢- التداول:

بعد انتاج السلع لا بد من تداولها بين المستهلك والمنتج، والتداول يكون عن طريق التجارة التي لا بد لها من اسواق تعرض السلع وتبيعها ﴿وَقَالُواْ مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي ٱلْأَسْوَاقِ﴾[٤٩] كما تحتاج إلى وجود مواصلات لنقل البضائع وقد اشار القرآن للطرق البرية والبحرية بقوله سبحانه: ﴿ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ مَهْدًا وَسَلَكَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا﴾[٥٠] وقوله: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي سَخَّرَ لَكُمُ ٱلْبَحْرَ لِتَجْرِيَ ٱلْفُلْكُ فِيهِ بِأَمْرِهِۦ﴾[٥١] ولا بد من نظام للموازين، قال جل وعلا: ﴿فَأَوْفُواْ ٱلْكَيْلَ وَٱلْمِيزَانَ وَلَا تَبْخَسُواْ ٱلنَّاسَ أَشْيَآءَهُمْ﴾[٥٢] وكذلك نظام للنقود: ﴿وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَآئِمًا﴾[٥٣] وقوله:﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍۭ بَخْسٍ دَرَٰهِمَ مَعْدُودَةٍ وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾[٥٤].

٣- التوزيع:

ونعني به توزيع الدخل والذي يتكون من مجموع السلع والخدمات المنتجة في غضون عام والذي لا بد من ان يوزع بين كل من أسهم في تكوينه، وتعد مشكلة التوزيع بين الناس من أهم المشاكل واخطرها ولا سيما في عصرنا الحديث وذلك لاختلاف الانظمة الاقتصادية في وجهة نظرها من هذا التوزيع، ويتم توزيع الثروة على النحو الآتي:

أ- الاجر:

وقد اقره القرآن وعده أحد وسائل التوزيع، قال سبحانه: ﴿قَالَتْ إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا﴾(٥٥).

ب- الفائدة:

ذهب بعض الاقتصاديين إلى القول بمشروعية الفائدة وسوغوا ذلك بعائد الانتظار للمقرض؛ لأنه بإمكانه الانتفاع بها حاضراً، ولكنه ضحى بما يحتاجه وفضل الانتظار فاستحق الفائدة، وهذا التسويغ واهي الحجة بدليل ان الانتظار لا يكون في جميع احواله بدوافع التضحية وذلك ان الكثيرين يقرضون عما فاض عن حاجاتهم فهل يعتقد الاقتصاديون ان هناك انتظاراً أو حرماناً يمنع من اشباع الحاجات، فإذا لم يكن ذلك فعلامَ يتقاضى الفائدة، التي تقضي على روح التعاون وتميت عاطفة الخير بين الناس التي حثنا عليها الدين الحنيف، وتجعل علاقة الناس علاقة مادية بحتة لا تظلها اخلاق، فهي استغلال لجهود الاخرين، وأجر من غير بذل جهد، وعمل مضمون الربح بعيد عن الخسارة، وهذا ما يخالف القاعدة الشرعية – الغرم بالغنم – ولأجل ذلك حرم الله الفائدة واطلق عليها الربا، قال سبحانه: ﴿يَمْحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰاْ وَيُرْبِي ٱلصَّدَقَٰتِ﴾(٥٦) وقوله: ﴿وَأَخْذِهِمُ ٱلرِّبَوٰاْ وَقَدْ نُهُواْ عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلْبَٰطِلِ﴾(٥٧)، وهذا التحريم يستند إلى أمر اقتصادي؛ لأن النقود لا تسهم مباشرة في عملية الانتاج بدليل أن الانسان كان ينتج قبل اختراع النقود، ولو تصورنا أن موارد الطبيعة قد غاضت فإن عملية الانتاج تصبح ضرباً من ضروب الخيال على الرغم من وجود المال، وعليه فلا يوجد ما يسوغ مشروعية الفائدة اقتصادياً(٥٨)، ولسائل يسأل بماذا نستعيض عنها وقد اصبحت من قواعد النظام الاقتصادي في المصارف؟ يمكن الاستعاضة عن الفائدة المحرمة شرعاً بعمولة يتقاضاها المصرف على الخدمة التي يقدمها للمقترض؛ لأن العمولة أمر مشروع لأنها مقابل خدمة، والى جانب هذا فإن المال مضمون إذ الرهن حلال شرعاً: ﴿فَرِهَٰنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾(٥٩)، وبذلك نتخلص من الربا المحرم واضراره على المجتمع(٦٠).

ج- الربح:

يعد الربح امراً مشروعاً ويستند إلى اساس علمي وقد اقره القرآن الكريم بقوله ﷻ: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ﴾(٦١)؛ لأنه ناتج عن استخدام رأس المال الحقيقي في الانتاج، زيادة على ان استعمال رأس المال في عملية الانتاج يعرضه للربح وللخسارة.

د- الايجار: لما كان الايجار مقابل منفعة حقيقية يحصل عليها المستأجر مقابل استعمال الغير لما يملك، وان القرآن اقر الاجر للأشخاص كما مر فمن باب اولى ان يكون الايجار مشروعاً(٦٢).

ومن اجل ان يكون توزيع الثروة عادلاً، ولتلافي الاخطاء التي ربما تقع من تطبيق ذلك بالوسائل المتقدمة فهناك الزكاة والضرائب ما يجبر تلك الاخطاء[٦٣].

٤ـ الاستهلاك:

لأجل أن لا يظهر التفاوت الكبير بين غني متخوم وفقير مسغب فقد وضع القرآن أسساً لتنظيم الاستهلاك كي لا يحرم أي انسان من مقومات الحياة الأساسية، وهذه الاسس هي:

أ- حث القرآن على الانفاق في سبيل الله؛ لأنه يؤدي إلى تحسين الاحوال ويبث روح الشفقة والمودة والتعاون كما يكون سبباً لزيادة الاموال ونموها، قال ﷻ: ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتۡ سَبۡعَ سَنَابِلَ﴾[٦٤].

ب- ذم الله الاسراف والشح ومدح الموقف الوسط في الانفاق، قال سبحانه: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمۡ يُسۡرِفُواْ وَلَمۡ يَقۡتُرُواْ وَكَانَ بَيۡنَ ذَٰلِكَ قَوَامٗا﴾[٦٥].

ج- الاستثمار: إن الاعتدال في النفقات يؤدي إلى زيادة الانتاج على الاستهلاك مما يخلق رأس مال للمجتمع والذي يعني كل السلع التي يملكها المجتمع سواء كانت استهلاكية أم انتاجية، وان الانفاق على الأولى يسمى نفقة استهلاكية وعلى الثانية يسمى نفقة إنتاجية، وعليه فان الانفاق على السلع الانتاجية يسمى استثماراً والذي يزيد من ثروة المجتمع فيتحسن مستوى المعيشة، وتتوفر الاموال لمواجهة أي احتمال لزيادة السكان، وهو بخلاف الاكتناز الذي يعني حبس رأس المال الذي يؤدي إلى اختلال التوازن الاقتصادي والاجتماعي، ويعد جريمة اجتماعية؛ لانه يوقف نمو الثروة[٦٦]، ولذلك حرمه الله وحذر المكتنزين بعذاب اليم، قال سبحانه: ﴿ يَوۡمَ يُحۡمَىٰ عَلَيۡهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكۡوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمۡ وَجُنُوبُهُمۡ وَظُهُورُهُمۡۖ﴾[٦٧].

وبهذه الاجراءات يتم نمو المال ويستثمر احسن ما يكون الاستثمار ويختفي التفاوت بين الناس وتسود العدالة ويرتفع مستوى المعيشة.

الخاتمة

بعد هذه الجولة العلمية المباركة في رحاب موضوع النظام الاقتصادي في القرآن ودوره في تطوير المجتمع توصلت الى النتائج الآتية:

١- أكد البحث ان النظام الاقتصادي في القرآن قدم حلاً للمشكلة الاقتصادية بما يعود للبشرية بالسعادة الحقيقية والعدالة الاجتماعية وتحليل الانسان من سيطرة المال على نفسه والقضاء على استغلال الانسان لأخيه الانسان كما عمل على تهيئة الفرص للجميع.

٢- بين البحث ان النظام الاقتصادي في القرآن حاله دون تكديس الثروات في يد دون أخرى، وبهذا تكون الثروة في خدمة المجتمع وتقويته مادياً ومعنوياً.

٣- وضح البحث أن جميع النظم التي جاء بها القرآن تحمل في طياتها منهجًا تطويريًا يتلاءم وظروف الزمان والمكان وفيه من الطواعية للتطبيق ما يجاري الاصول ويستهدف مصلحه البشرية.

٤- اظهر البحث أن علاج المشكلات يكون بتمكين منهج القرآن من أن يأخذ دوره في الحياة عن طريق نظمه التي شملت ميادين الحياة كلها، وبذلك نعيد المجد التالد ونحي الحضارة فلا يصلح آخر هذه الأمه إلا بما صلح به أولها.

هوامش البحث

[1] غافر – الآيتان: ٧٩ و٨٠.
[2] انظر الخطوط الكبرى للنظام الاقتصادي في الإسلام– ياقوت العشماوي: ١٣-١٥.
[3] مقومات الاقتصاد الإسلامي – عبد السميع المصري: ٢٦.
[4] انظر معالم الثقافة الإسلامية– د. عبد الكريم عثمان: ٣٣٠-٣٣١ ونظرات في الاقتصاد الإسلامي– د.محسن عبد الحميد: ٢٤-٢٥.
[5] انظر الخطوط الكبرى للنظام الاقتصادي الاسلامي – ياقوت العشماوي: ٩-١٠.
[6] الاسراء – من الآية : ١١١.
[7] المائدة – من الآية : ١٨.
[8] النور – من الآية : ٣٣.
[9] الحديد – من الآية: ٧.
[10] لقمان – من الآية : ٢٠.
[11] القصص – من الآية : ٧٧.
[12] الاعراف – من الآية : ٣٢.
[13] انظر اصول الدعوة– د.عبد الكريم زيدان: ١٩٣-١٩٥ وعناصر القوة في الإسلام – السيد سابق : ١١٩ وارادة التغيير في الإسلام – صابر عبد الرحمن طعيمه: ١٠٩.
[14] النظام الاقتصادي في الإسلام مبادئه واهدافه – د. أحمد محمد العسال: ٣٣.

[15] آل عمران – الآية : ٥.
[16] انظر النظام الاقتصادي في الإسلام – د. أحمد محمد العسال: ٢١-٢٧ والاسلام في معترك الصراع الفكري الحديث – محمد فرج : ١٢٦-١٢٨.

[17] انظر النظام الاقتصادي في الإسلام – د. محمد أحمد العسال: ٣١-٣٢ ومعالم الثقافة الإسلامية – د. عبد الكريم عثمان: ٣٣٢-٣٣٣.
[18] الفجر – الآية : ٢٠.
[19] النحل – الآية : ٧١.
[20] انظر اصول الدعوة – د. عبد الكريم زيدان: ١٩٦-١٩٧ ومعالم الثقافة الإسلامية – د. عبد الكريم عثمان : ٣٣٨ والخطوط الكبرى للنظام الاقتصادي في الإسلام– ياقوت العشماوي : ٢٢-٢٣.
[21] المائدة – من الآية : ٢.
[22] انظر اصول الدعوة– د. عبد الكريم زيدان: ١٩٧-١٩٨ والإسلام نظام انساني– د. مصطفى الرافعي: ١٢٩ وجاهلية القرن العشرين– محمد قطب: ٣٠٠-٣٠٢.
[23] الجمعة– من الآية : ١٠.
[24] البقرة – من الآية : ١٧٧.
[25] انظر الجامع لأحكام القرآن– القرطبي : ٢٣٨/٢-٢٣٩ والتفسير الكبير– الرازي: ٤٠/٥.
[26] صحيح مسلم: ١٣٨/٥-١٣٩.
[27] انظر أصول الدعوة– د. عبد الكريم زيدان: ١٩٨-٢٠٠ والمجتمع الإسلامي– د. مصطفى عبد الواحد: ٢٠٨-٢٠٩.
[28] الملك – الآية : ٢.
[29] العصر – الايات : ١-٣.
[30] الاحقاف – الآية:١٩.
[31] الاعراف – من الآية : ٤٣.
[32] انظر فلسفة الاقتصاد في الإسلام– د. ادريس خضير: ٥٣-٥٥ واصول الدعوة– د.عبد الكريم زيدان:٢٠٢-٢٠٥ ، وعناصر القوة في الإسلام– السيد سابق: ١٦٥-١٦٦ ومدخل إلى التصور الإسلامي للإنسان والحياة– عابد توفيق الهاشمي: ٢٢١-٢٢٦.

[٣٣] يس – الآية : ٧١.
[٣٤] النساء – من الآية :٥.
[٣٥] المائدة – من الآية : ١٢٠.
[٣٦] النور – من الآية : ٣٣.
[٣٧] الحديد – من الآية : ٧.
[٣٨] الاتجاه الجماعي في التشريع الاقتصادي– محمد فاروق النبهان: ١٨٧ والدولة القانونية والنظام السياسي الإسلامي– د. منير حميد البياتي: ١٩١.
[٣٩] البقرة – من الآية : ١٨٨.
[٤٠] الفرقان – الآية : ٦٧.
[٤١] انظر اصول الدعوة– د. عبد الكريم زيدان: ٢٠٧-٢٠٨ والدولة القانونية والنظام السياسي– د. منير حميد البياتي: ١٦٤ والمجتمع المتكافل في الإسلام– د. عبد العزيز الخياط: ١٠١-١٠٣.
[٤٢] العدالة الاجتماعية في الإسلام– سيد قطب : ١١٣ وانظر النظم الاقتصادية في العالم عبر العصور واثر الفكر الإسلامي فيها– د. أحمد شلبي: ٩١.
[٤٣] النساء – الآية: ١١.
[٤٤] انظر اصول الدعوة– د. عبد الكريم زيدان: ٢٠٩-٢١١ وفلسفة الاقتصاد في الإسلام– د. ادريس خضير: ٦١-٦٢ والنظم الاقتصادية في العالم عبر العصور واثر الفكر الإسلامي فيها– د. أحمد شلبي: ٩٠ والاسلام ونظريته الاقتصادية– محمد عبد المنعم خفاجي: ٥٢-٥٣.
[٤٥] انظر الخطوط الكبرى للنظام الاقتصادي في الإسلام– ياقوت العشماوي: ٢٦-٢٧.
[٤٦] عبس – الآيات : ٢٤-٣٢.
[٤٧] سبأ – من الايتين: ١٠ و١١.
[٤٨] البقرة – من الآية: ٢٨٢.
[٤٩] الفرقان – من الآية : ٧.
[٥٠] طه – من الآية : ٥٣.
[٥١] الجاثية – من الآية : ١٢.
[٥٢] الاعراف – من الآية : ٨٥.
[٥٣] آل عمران – من الآية : ٧٥.
[٥٤] يوسف – الآية : ٢٠.
[٥٥] القصص – من الآية : ٢٥.
[٥٦] البقرة – من الآية : ٢٧٦.
[٥٧] النساء – من الآية : ١٦١.
[٥٨] انظر الخطوط الكبرى للنظام الاقتصادي في الإسلام – ياقوت العشماوي: ٨٤-٨٧ والاسلام وثقافة المسلم – سميع عاطف الزين: ٢٠٣-٢٠٤ والخطايا في نظر الإسلام– عفيف عبد الفتاح طباره: ١٤٨-١٤٩.
[٥٩] البقرة – من الآية : ٢٨٣.
[٦٠] انظر الخطوط الكبرى للنظام الاقتصادي في الإسلام: ٨٧.
[٦١] البقرة – من الآية: ١٦.
[٦٢] انظر الخطوط الكبرى للنظام الاقتصادي في الإسلام – ياقوت العشماوي: ٨٩-٩١ والإسلام في معترك الصراع الفكري الحديث– محمد فرج : ١٣٥.
[٦٣] انظر الخطوط الكبرى للنظام الاقتصادي في الإسلام– ياقوت العشماوي: ٩٣.
[٦٤] البقرة – من الآية: ٢٦١.
[٦٥] الفرقان – الآية: ٦٧.
[٦٦] انظر الخطوط الكبرى للنظام الاقتصادي في الإسلام– ياقوت العشماوي: ٧٧-٧٩ والإسلام انطلاق لا جمود– د. مصطفى الرافعي: ١٠٥.
[٦٧] التوبة – من الآية: ٣٤.

المصادر والمراجع

١- الخطوط الكبرى للنظام الاقتصادي في الإسلام– ياقوت العشماوي– مطابع المكتب الإسلامي– بيروت– لم يذكر سنة الطبع.
٢- الجامع لاحكام القرآن– ابو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي– دار الكتب المصرية– الثالثة– ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.
٣- التفسير الكبير– الفخر الرازي– المطبعة البهية المصرية– ١٣٥٧هـ/ ١٩٣٨م.
٤- الاتجاه الجماعي في التشريع الاقتصادي الإسلامي– محمد فاروق النبهان– دار الفكر– الطبعة الأولى– ١٩٧٠.
٥- الإسلام نظام انساني– د. مصطفى الرافعي– دار مكتبة الحياة– بيروت– الطبعة الثالثة– لم يذكر سنة الطبع.
٦- اصول الدعوة– د. عبد الكريم زيدان– دار النذير– بغداد– الأولى– ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م.
٧- صحيح مسلم– ابو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري– مطبعة محمد علي صبيح– القاهرة– ١٣٣٤هـ.
٨- عناصر القوة في الإسلام– السيد سابق– دار الكتاب العربي– بيروت- الثانية– ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.
٩- فلسفة الاقتصاد في الإسلام– د. ادريس خضير– ديوان المطبوعات الجامعية– الجزائر– ١٩٨٢م.
١٠- الدولة القانونية والنظام السياسي الإسلامي– د.منير حميد البياتي– الدار العربية للطباعة– بغداد– الأولى– ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
١١- مقومات الاقتصاد الإسلامي– عبد السميع المصري– دار التوفيق النموذجية– القاهرة– الثالثة– ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
١٢- النظم الاقتصادية في العالم عبر العصور واثر الفكر الإسلامي فيها– د.أحمد شلبي– مكتبة الانجلو المصرية– القاهرة– الأولى– ١٩٧٦م.
١٣- النظام الاقتصادي في الإسلام مبادئه واهدافه– د. أحمد محمد العسال ود.فتحي عبد الكريم– مطبعة الاستقلال الكبرى– القاهرة– الثانية– ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.
١٤- الإسلام ونظريته الاقتصادية– د. محمد عبد المنعم خفاجي– دار الكتاب اللبناني– بيروت– الأول– ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.